بسم الله الرحمن الرحيم



دور الإمام الحاكم في كشف منهج الشيخين في تعليل الأحاديث.
(من خلال كتاب المستدرك)

بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد في الفترة من 14– 2010/7/15م بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية

إعداد :

أ. قاسم حاج امحمد

قسم الشريعة، المركز الجامعي غرداية – الجزائر

- **تمهيد:**

حظي صحيحا البخاري ومسلم منذ أن أُخرِجا للناس بالدرس والشرح والتعليق، لما امتازا به من حسن الصناعة الحديثية والفقهية، وما حوى كل واحد منهما من الفوائد، إذ تلقاهما معظم الأمة بالقبول العام، ولا يزالان حَكَما يُرجع إليه في معرفة الأدلة، لاسيما عند الاختلاف.

ويُعدّ الإمام أبو عبد الله النيسابوري (ت: 405هـ) من أبرز العلماء الذين تمرّسوا على أحاديث الصحيحين ورواتهما، وكان له دور في كشف منهج الشيخين في التصحيح والتعليل، كما نرى ذلك في كتابه المدخل إلى معرفة الصحيح، وكتابه المستدرك، الذي اجتهد أن يخرج فيه ما لم يخرجاه من الأحاديث التي صحّت على شرطهما أو أحدهما، وانتقده العلماء في كثير مما أتى به، حتى أثّر ذلك النقد في قيمة الكتاب إجمالا.

لكن لا ينفي ذلك ما حواه من فوائد حديثية جمة، صحّت، وأقره عليها العلماء، ومن ذلك تعليلاته لعدم إخراج الشيخين لبعض الأحاديث رغم صحّة أسانيدها، وصنيعه هذا يمكننا من معرفة منهجهما وشروطهما في انتقاء أحاديث الصحيحين، من خلال ذكره لعلة عدم إخراجهم للأحاديث التي استدركها عليهم، زيادة على ما نص عليه علماء المصطلح، لاسيما الإمام ابن حجر في شرحه على البخاري، علما أن عدم إخراج الحديث قد يكون لعلة قادحة، أو غير قادحة.

وتوخيت في الأحاديث التي أمثل بها من المستدرك أمران: أن يرد النّصّ ببيان علّة عدم إخراجهما لها من الحاكم نفسه، وأن يكون الحديث الممثّل به صحيح الإسناد أو على شرط الشيخين أو أحدهما فعلا، دون ما انتُقد فيه.

وارتأيت تقسيم خطة هذا البحث إلى ثلاث مطالب: مطلب خاص بمنهجهما في تعليل الرواة، المطلب الثاني، متعلق بمنهجهما في تعليل الإسناد، والثالث خاص بمنهجهما في تعليل المتون، وليس الغرض من البحث الاستقصاء والحصر، وإنما الإشارة إلى بعض منها حسب ما يتيسّر.

خطة البحث:

المطلب الأول: منهج التعليل في الرّواة.

أوّلا: التعليل بعدم شهرة الصحابي.

ثانيا: التعليل بعدم شهرة التابعي.

ثالثا: التعليل بقلة حديث الراوي.

المطلب الثاني: منهج تعليل الأسانيد.

أولا: التعليل بالتفرّد.

- التفرّد المطلق.
- التفرّد بالرفع.
- التفرّد بالوصل.

ثانيا: التعليل بعدم تحقق شرط الاتصال.

ثالثا: التعليل باختلاف الأسانيد.

المطلب الثالث: منـهج تعليل المتون.

أولا: التعليل بالزيادة في المتن.

ثانيا: التعليل بعدم ضبط سياق المتن.

ثالثا: التعليل بمعارضة المتن لما هو أقوى.

خاتمة.

هوامش البحث.

المصادر والمراجع.

المطلب الأول: منـهج التعليل في الرّواة.

شروط البخاري ومسلم في الرّواة من أشدّ الشروط تحرّيا وتدقيقا، فلا يخرجان للراوي إلا إن ثبتت عدالته وضبطه، بنصّ النّقّاد الحفّاظ، أو بسبر مروياتهم ومقارنتها بروايات الثقات، وكثيرا ما يتركان حديث الراوي لمجرد الاختلاف فيه، أو لعدم الشهرة التي لا تعني بالضرورة الجرح والضعف، ويشمل ذلك كلّ طبقات الرّواة بما فيها طبقة الصحابة، لا لقدح فيهم بل لمزيد من التحرّي والاحتياط للسّنّة.وهذه بعض الأوصاف التي توجد في بعض الرواة فلا يخرّج حديثهم في الصحيح بسببها.

أوّلا: التعليل بعدم شهرة الصحابي.

نازع الحاكم الشيخين في هذا الشرط، كونهما لم يلتزما بذلك في كلّ الصحابة، وكثيرا ما يخرجان لصحابي ليس له إلا راو واحد، ويتركان غيره لذلك السبب، على أنه قد ذكر هذا القيد في تعريف الصحيح، حيث قال: "وصفة الحديث الصحيح أن يرويه عن رسول الله ε صحابي زائل عنه اسم الجهالة، وهو أن يروي عنه تابعيان عدلان، ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا هذا، كالشهادة على الشهادة".[(1)]

وقد ردّ ابن حجر على من انتقد الحاكم في هذا القيد، وقال: "وقد فهم الحافظ أبو بكر الحازمي من كلام الحاكم أنّه ادّعى أنّ الشيخين لا يخرجان الحديث إذا انفرد به أحد الرواة، فنقض عليه بغرائب الصحيحين، والظاهر أنّ الحاكم لم يرد ذلك، وإنّما أراد أنّ كلّ راو في الكتابين من الصحابة فمن بعدهم يُشترط أن يكون له راويان في الجملة، لا أنّه يشترط أن يتّفقا في رواية ذلك بعينه عنه".[(2)]

والذي أراه أن الأمر يتعلّق بالصحابة غير المعروفين جدّا، ربّما للتأكّد من صحبتهم، ويؤيد هذا ما حرّره العراقي في المسألة، قال: "لا شكّ أنّ الصحابة الذين بُيّنت صحبتهم كلّهم عدول، ولكن الشأن: هل تثبت الصحبة برواية واحد عنه أم لا تثبت إلا برواية اثنين، هذا محلّ نظر واختلاف بين أهل العلم، والحقّ أنّه إن كان معروفاً بذكره في الغزوات أو فيمن وفد من الصحابة أو نحو ذلك فإنه تثبت صحبته، وإن لم يرو عنه إلاّ راو واحد"[(3)]. يعني أن من لم يُعرف بمثل تلك القرائن احتاج إثبات صحبته إلى راويين اثنين عنه، والمسألة مجال للبحث والتّتبّع.

ومثال ذلك عدم إخراجهما لحديث بُسر بن مِحجَن، حيث أخرج روايته الحاكم في المستدرك، قال: حدّثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا بحر بن نصر بن سابق الخولاني قال: قُرِىء على عبد الله بن وهب أخبرك مالك بن أنس، وأخبرنا عبد الرحمن بن همذان الهمذاني بها، ثنا إسحاق بن الجزار ثنا إسحاق بن سليمان قال: سمعت مالك بن أنس يحدّث عن زيد بن أسلم عن بُسر بن محجن –رجل من بني الدّيل– عن أبيه: «أنّه كان جالسا مع رسول الله ε، فأُذّن بالصلاة، فقام رسول الله ε فصلّى ثم رجع، ومحجن في مجلسه كما هو، فقال له رسول الله ε: ما منعك أن تصلّي مع الناس؟، ألست برجل مسلم؟، قال: بلى يا رسول الله، ولكني يا رسول الله كنت قد صلّيت في أهلي، قال: فإذا جئت فصلّ مع النّاس، و إن كنت قد صلّيت».

حدّثنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنبأ الربيع بن سليمان أنبأ الشافعي أنبأ عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم، فذكر بنحوه.

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح، ومالك بن أنس الحَكَمُ في حديث المدنيّين، وقد احتجّ به في الموطّأ، وهو من النوع الذي قدّمت ذكره أنّ الصحابي إذا لم يكن له راويان لم يخرجاه".[(4)]

قال ابن حجر في ترجمة بُسر: "بُسر بن محجن بن أبي محجن الدئلي،كذا قال مالك، وأمّا الثوري فقال: بشر، بالمعجمة. ونقل الدارقطني أنه رجع عن ذلك، روى عن أبيه وله صحبة، روى عنه زيد بن أسلم حديثا واحدا. وقال ابن عبد البر: إن عبد الله بن جعفر والد علي بن المديني رواه عن زيد بن أسلم فقال: بشر بن محجن، بالمعجمة، وقال الطحاوي: سمعت إبراهيم البرلسي يقول: سمعت أحمد بن صالح بجامع مصر يقول: سمعت جماعة من ولده ومن رهطه، فما اختلف اثنان أنّه بشر، كما قال الثوري، يعني بالمعجمة. وقال ابن حبان في الثقات: من قال: بشر، فقد وهم. وقال ابن القطان: لا يُعرف حاله، وقال الإمام أحمد في مسنده: ثنا وكيع ثنا سفيان –وهو الثوري– عن زيد بن أسلم عن بشر أو بسر عن أبيه فذكر حديثه. فيحتمل أن يكون الشّكّ فيه من وكيع، والله أعلم". (5)

فلعلّ عدم إخراج الشيخين لحديث بُسر هو عدم معرفتهما به جيّدا، وقد يؤيد ذلك ما وصفه به ابن القطان من جهالة الحال، وإن كان مالك قد عرفه وأخرج حديثه.

ثانيا: التعليل بعدم شهرة التابعي.

ينطبق شرط الشهرة في الصحابي للرواية عنه عند الشيخين على طبقة التابعين كذلك، إذ يطلبان لبعضهم راويان اثنان لقبول حديثهم، وقد أقرّه ابن حجر على هذا الشرط في التابعين، قال –فيما نقله عنه السخاوي–: "وهو وإن كان منتقضاً في حق بعض الصحابة الذين أخرجا لهم، (أي اشتراط راويين اثنين)، فإنه معتبر في حقّ من بعدهم، فليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راو واحد قط". (6)

ومثال ذلك عدم إخراجهما لحديث عُتيّ بن ضمرة، إذ علّل الحاكم ذلك بتفرّد الحسن البصري عنه فقط بالرواية.

قال: أخبرني أبو بكر بن أبي نصر الداريردي بمَرْوَ، ثنا أبو الموجّه ثنا سعيد بن منصور وعلي بن حجر قالا: ثنا هشيم أنبأ يونس بن عبيد، وأخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدّثني أبي ثنا إسماعيل عن يونس عن الحسن عن عُتيّ عن أبيّ بن كعب عن النبي ε قال: «لما حضر آدم υ قال لبنيه: انطلقوا فاجنوا لي من ثمار الجنة. قال: فخرج بنوه، فاستقبلتهم الملائكة، فقالوا: أين تريدون يا بني آدم؟، قالوا: بعثنا أبونا لنجني له من ثمار الجنة، قالوا: ارجعوا فقد كفيتم. قال: فرجعوا معهم حتى دخلوا على آدم، فلمّا رأتهم حواء ذعرت منهم، وجعلت تدنو إلى آدم وتلصق به، فقال لها آدم: إليك عني، إليك عني، فمن قِبَلِك أُتيت، خلّ بيني وبين ملائكة ربّي. قال: فقبضوا روحه، ثم غسلوه، وحنّطوه، وكفّنوه، ثم صلّوا عليه، ثم حفروا له، ثم دفنوه، ثم قالوا: يا بني آدم، هذه سنّتكم في موتاكم، فكذلكم فافعلوا».

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، و هو من النوع الذي لا يوجد للتابعي إلا الراوي الواحد، فإنّ عُتيّ بن ضمرة السّعدي ليس له راو غير الحسن، و عندي أنّ الشّيخين علّلاه بعلة أخرى، وهو أنّه روي عن الحسن عن أبيّ دون ذكر عتي".(7)

وعُتي بن ضمرة هو التميمي السعدي البصري، روى عن أبيّ بن كعب وابن مسعود. لكن ذكر ابن حجر راويا آخر عنه مع الحسن البصري، وهو ابنه عبد الله بن عتي. قال ابن سعد: روى عن أبيّ وغيره، وكان ثقة قليل الحديث. وقال العجلي: روى عنه الحسن ستة أحاديث، ولم يرو عنه غيره. وقال علي بن المديني: عتيّ بن ضمرة السعدي مجهول، سمع من أبيّ بن كعب، لا نحفظها إلا من طريق الحسن، وحديثه يشبه حديث أهل الصدق، وإن كان لا يعرف.(8)

ثالثا: التعليل بقلّة حديث الراوي.

قلّة حديث الراوي قرينة يعتبر بها النقاد للدلالة على حفظ الراوي، وقد تكون قرينة على الضعف، والأمر متعلق بعين الراوي وحاله، والحديث الذي حدّث به، وكثير من النقاد يتوقف في مثل هؤلاء الرواة حتى يتبين حالهم، كما ذكر ذلك ابن حجر في التقريب، حيث اشترط للراوي بهذا الوصف وجود متابع له حتى يقبل حديثه، ومثله الحافظ ابن حبان الذي لا يحكم على بعض الرواة بسبب قلة حديثهم، بحيث لا يتهيّأ سبرها ومقارنتها بروايات غيرهم، على أنه يمشّي الكثير منهم إذا لم يظهر فيهم تجريح بوجه ما.

والشيخان قد يعرضان عن إخراج حديث هؤلاء في الصحيحين لهذا السبب، ومثال ذلك عدم إخراجهم لحديث الحسين بن علي في المواقيت لقلة حديثه، رغم أن البخاري قد حكم عليه بالصّحّة.

قال الحاكم: أخبرنا أبو العباس القاسم بن القاسم السّياري وأبو محمد الحسن بن الحليم المرزوبان بمرو قالا: ثنا أبو الموجّه محمد بن عمرو الفزاري أنبأ عبدان بن عثمان ثنا عبد الله بن المبارك أنبأ الحسين بن علي بن الحسين حدّثني وهب بن كيسان ثنا جابر بن عبد الله الأنصاري قال: «جاء جبرئيل إلى النبي ε حين زالت الشمس فقال: قم يا محمد فصلّ الظهر، فقام فصلى الظّهر حين زالت الشمس...». وذكر الحديث بطوله.

قال: "هذا حديث صحيح مشهور من حديث عبد الله بن المبارك، والشيخان لم يخرجاه لقلّة حديث الحسين بن علي الأصغر، وقد روى عنه عبد الرحمن بن أبي الموّال وغيره".(9)

والحسين بن علي، هو ابن الحسين بن علي بن أبي طالب، أخو أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، وهو الذي يقال له حسين الأصغر، روى عن أبيه ووهب بن كيسان، وروى عنه عنبسة بن بجاد العابد وعبد الرحمن بن أبي الموالي، ووثّقه النسائي، وقال ابن حجر: صدوق مقلّ، توفي سنة ستين تقريباً. (10)

والحديث صحيح ثابت على لسان البخاري نفسه كما ذكرت، قال الترمذي في العلل: "قال محمد: أصحّ الأحاديث عندي في المواقيت حديث جابر بن عبد الله، وحديث أبي موسى، قال: وحديث سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه في المواقيت هو حديث حسن، ولم يعرفه إلا من حديث سفيان، وحديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة في المواقيت هو حديث حسن".(11)

وقَبِله أحمد أيضا كما نقل عنه ابنه عبد الله، قال: "سألت أبي عن هذا الحديث: ما ترى فيه، وكيف حال الحسين؟، فقال أبي: أمّا الحسين فهو أخو أبي جعفر محمد بن علي، وحديثه الذي روى في المواقيت ليس بمنكر؛ لأنّه قد وافقه على بعض صفاته غيرُه".(12)

ومن موافقاته ما أشار إليه الحاكم بعد إخراج الحديث، قال: "لهذا الحديث شاهدان مثل ألفاظه عن جابر بن عبد الله، أمّا الشاهد الأول: فحدّثني أبو علي الحسين بن علي الحافظ أنبأ عبدان الأهوازي ثنا إسحاق بن إبراهيم الصّوّاف ثنا عمرو بن بشر الحارثي ثنا بُرد بن سِنان عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله ε: «أنّ جيرئيل أتى النبي ε يعلّمه الصلاة...»، فساق المتن بمثل حديث وهب بن كيسان سواء.

وأمّا الشاهد الثاني: فأخبرنا أبو أحمد بكر بن محمد الصيرفي بمرو ثنا أبو الأحوص محمد بن الهيثم القاضي ثنا شريح بن النعمان ثنا عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الكريم عن عطاء عن جابر قال: قال النبي ε: «أمّني جبرئيل بمكة مرتين...»، فذكر الحديث بنحوه.

قال الحاكم: عبد الكريم هذا هو ابن أبي المخارق بلا شك، وإنّما خرّجته شاهدا.(13)

فهذه بعض الأوصاف تكون في الرواة الثقات، غير قادحة في أصل عدالتهم وضبطهم، ولكن امتنع الشيخان من إخراج حديثهم لتحرّيهم إخراج الأصح فقط ما أمكن، وقد صحّح البخاري بعضها خارج الجامع، كما مرّ.

المطلب الثاني: منهج تعليل الأسانيد.

ينتقي الشيخان من الأحاديث ما كان منها مشهورا متداولا بين الثقات، ولا يخرّجان من المفاريد إلاّ ما وثقوا بصحته، لجلالة راويه وقوة ضبطه، وعدم المخالفة.

وصور التّفرّد كثيرة، قد يقع في الإسناد أو في المتن أو في كليهما، وقد أخرج الحاكم أحاديث عدة صحيحة الإسناد أو على شرط الشيخين وعلّل عدم إخراجهما لها بعلّة التفرّد.

وفيما يلي بعض الأمثلة.

أولا: التعليل بالتّفرّد.

- **التّفرّد المطلق.**

قد يتفرّد الرّاوي عن شيخه بحديث لا يرويه أقرانه عنه، فلا يخرّجه الشيخان لذلك السبب، وليس هذه علّة للتضعيف دائما، إذ قد يصحّ الحديث، ولكن لا يخرجانه احتياطا، ومثال ذلك عدم إخراجهما لحديث تفرّد به إسرائيل عن الأعمش.

قال الحاكم: حدّثنا أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الفقيه ثنا محمد بن غالب ثنا محمد بن سابق ثنا إسرائيل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي ε قال: «ليس المؤمن بالطعان، ولا اللّعان، ولا الفاحش، ولا البذيء».

قال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجّا بهؤلاء الرّواة عن آخرهم، ثم لم يخرجاه، وأكثر ما يمكن أن يقال فيه أنّه لا يوجد عند أصحاب الأعمش، وإسرائيل بن يونس السبيعي كبيرهم وسيّدهم، وقد شارك الأعمش في جماعة من شيوخه، فلا يُنكر له التّفرّد عنه بهذا الحديث".[14]

وقد أخرجه البخاري في الأدب المفرد، قال: حدّثنا محمد قال: حدّثنا عبد الله بن محمد قال: حدّثنا محمد بن سابق قال: حدّثنا إسرائيل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي ε قال: «ليس المؤمن بالطّعّان، ولا اللّعّان، ولا الفاحش، ولا البذيء».[15]

وأخرجه الترمذي عن إسرائيل، وقال: "هذا حديث حسن غريب، وقد روي عن عبد الله من غير هذا الوجه".[16]

- **التّفرّد بالرّفع.**

يردّ الشيخان حديث الثقة إذا تفرّد برفعه، في مقابل من يوقفه من الرواة إذا كانوا أكثر منه حفظا أو عددا، وهذه قاعدة غالبة لا تكاد تتخلّف، إلا أنهم قد يتركون الحديث لمجرد الاختلاف فيه رفعا ووقفا، إذا لم يظهر لهم فيه ترجيح.

ومثال ذلك عدم إخراجهما لحديث رواه معاذ بن معاذ العنبري عن شعبة، وقد أخرجه الحاكم قال: حدّثني علي بن حمشاد العدل ثنا أبو المثنى معاذ بن معاذ العنبري ثنا أبي ثنا شعبة عن فرّاس عن الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري τ عن النبي ε قال: «ثلاثة يدعون الله فلا يستجاب لهم، رجل كانت تحته امرأة سيئة فلم يطلّقها، ورجل كان له مال فلم يُشهد عليه، ورجل آتى سفيها ماله وقد قال الله عز وجل: ﴿ولا تؤتوا السفهاء أموالكم﴾ [النساء:05]».

قال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه لتوقيف أصحاب شعبة هذا الحديث على أبي موسى، وإنما أجمعوا على سند حديث شعبة بهذا الإسناد: «ثلاثة يؤتون أجرهم مرّتين»، وقد اتّفقا جميعا على إخراجه".[17]

ولعل الأصوب في الإسناد: مثنى بن معاذ بن معاذ العنبري عن أبيه، فيكون الحديث للمثنى، والمعروف رواية معاذ بن معاذ عن شعبة، ولا يعرف لأبيه معاذ بن نصر رواية عن شعبة، ويؤيد ذلك إخراج مسلم للحديث من طريق أخ المثنى عبيد الله عن أبيه معاذ، كما سيأتي.

وممن وقفه من أصحاب شعبة يحيى بن سعيد، أخرج حديثه ابن أبي شيبة قال: حدّثنا يحيى بن سعيد عن شعبة عن فرّاس عن الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسى قال، قال رسول الله ε، وذكره.[18]

وإذا رجعنا إلى ترجمة معاذ وجدناه حافظا متقنا يُحتمل تفرّده، بشهادة يحيى بن سعيد نفسه، قال البخاري في ترجمته: "معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان أبو المثنى العنبري التيمي، قاضي البصرة، سمع أشعث بن عبد الملك، وابن عون، وشعبة، قال أحمد: وُلد سنة تسع عشرة، وقال أبو حفص عمرو بن علي: سمعت يحيى بن سعيد يقول: ما بالكوفة ولا بالبصرة مثل معاذ، ولا أبالي إذا تابعني ما خالفني، وكنت أذهب أنا وخالد ومعاذ إلى ابن عون، فيقعد خالد ومعاذ، وأرجع أنا إلى البيت فأكتبها، ويقال: مات سنة ست وتسعين ومائة".[19]

فالشيخان لم يخرجا حديثه المرفوع لمجيئه موقوفا عن شعبة من أوجه أخرى، وقد لا يعني ذلك تضعيفهم لرواية الرفع، وإنما تحرّيا إخراج ما لم يختلف فيه ما أمكن.

على أنّ معاذا لم يتفرّد برفع الحديث، حيث تابعه داود بن إبراهيم الواسطي، وهو ثقة، أخرجه أبو نعيم في مسانيده عن فرّاس المكتّب، مع بعض الاختلاف في اللفظ، قال: حدّثنا سليمان بن أحمد ثنا محمد بن جعفر الرازي حدّثنا أبو بكر بن أبي الأسود حدّثنا داود بن إبراهيم الواسطي حدّثنا شعبة عن فرّاس عن الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ε قال: «ثلاثة يدعون الله فلا يستجيب لهم: رجل تحته امرأة سوء فلا يطلّقها، ورجل له جار سوء فلا يتحوّل عنه، ورجل كان له غريم سوء، فأعطاه البعض فلم يأخذه، فذهب الكلّ».

كما تابعه عمرو بن حكام، أخرج حديثه أبو نعيم كذلك، قال: حدّثنا علي بن محمد بن إسماعيل وإبراهيم بن إسحاق قالا: حدثنا أبو بكر بن خزيمة حدثنا محمد بن خلف الحدّادي ثنا عثمان بن عمر وابن حكام قالا: حدثنا شعبة عن فرّاس عن الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسى –رفعه عمرو بن حكام– قال: « ثلاثة يدعون الله...»، فذكره. ورواه غندر، وروح موقوفا.[20]

وعمرو بن حكّام هو الأزدي البصري، يُكنّى أبا عثمان، سأل عبد الله أباه عنه، فقال: "عمرو بن حكّام يروي عن شعبة نحوا من أربعة آلاف حديث، قلت له: ثقة؟، قال: تُرك حديثه"، وقال أبو حاتم: "هو شيخ ليس بالقوي، لين يكتب حديثه"، وقال ابن عدي: "وعامة ما يرويه غير متابع عليه، إلا أنه يكتب حديثه".(21)

هذا، وقد أخرج مسلم حديث معاذ بن معاذ مرفوعا برواية ابنه عبيد الله، ولكن باللفظ المشهور من حديث الشعبي، قال: حدّثنا يحيى بن يحيى أخبرنا هشيم عن صالح بن صالح الهمذاني عن الشعبي قال: رأيت رجلا من أهل خراسان سأل الشعبي فقال: يا أبا عمرو، إنّ من قبلنا من أهل خراسان يقولون في الرّجل إذا أعتق أمته ثم تزوجها فهو كالرّاكب بدنته، فقال الشعبي: حدّثني أبو بردة بن أبي موسى عن أبيه أن رسول الله ε قال: «ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين: رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وأدرك النبي ε فآمن به واتّبعه وصدّقه فله أجران، وعبد مملوك أدّى حقّ الله تعالى وحقّ سيده فله أجران، ورجل كانت له أمة فغذّاها فأحسن غذاءها، ثم أدّبها فأحسن أدبها، ثم أعتقها وتزوجها، فله أجران». ثم قال الشعبي للخراساني: خذ هذا الحديث بغير شيء، فقد كان الرجل يرحل فيما دون هذا إلى المدينة.

وحدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدّثنا عبدة بن سليمان ح، وحدّثنا ابن أبي عمر حدّثنا سفيان ح، وحدّثنا عبيد الله بن معاذ حدّثنا أبي حدّثنا شعبة، كلّهم عن صالح بن صالح بهذا الإسناد نحوه.(22)

وفي هذا الإسناد إشارة لطيفة، قد نجد من خلاله أنّ الخطأ كان من المثنى بن معاذ في رواية الحديث عن أبيه عن شعبة بالمتن الذي أخرجه الحاكم، وأنّ عبيد الله روى الحديث عنه على الصواب، والله أعلم.

ومما يوهن الحديث أيضا، غرابة معناه، ولم يأت ما يعضد مضمونه من آية أو أثر بخلاف المخرّج في الصحيح.

- **التّفرّد بالوصل.**

قد يردّ الشيخان بعض أحاديث الثقات التي يروونها متصلة، معلّين إياها بإرسال رواة آخرين لها عن نفس الراوي، ومثال هذه الصورة هذا الحديث.

قال الحاكم: أخبرنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه أنبأ الحسين بن علي بن زياد ثنا إبراهيم بن موسى ثنا عبد الرزاق أنبأ معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ε: «لا تحلّ الصّدقة لغنيّ إلاّ لخمسة: لغاز في سبيل الله، أو لعامل عليها، أو لغارم، أو لرجل كان له جار مسكين، فتصدّق على المسكين، فأهدى المسكين الغني».

قال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، و لم يخرجاه، لإرسال مالك بن أنس إيّاه عن زيد بن أسلم".

ثم أخرجه من طريق مالك مرسلا، وقال مصحّحا للحديث: "هذا من شرطي في خطبة الكتاب، أنه صحيح، فقد يرسل مالك في الحديث، ويصله أو يسنده ثقة، والقول فيه قول الثقة الذي يصله ويسنده".[23]

إلاّ أنّ الرازيين علّلا الحديث بالإرسال، وخطّآ معمر في وصله، قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبد الرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد عن النبي ε قال: «لا تحل الصدقة إلا لخمسة: رجل اشتراها بماله، أو رجل عامل عليها، أو غارم، أو غاز في سبيل الله تعالى، أو رجل له جار فيتصدق عليه فيهدي له».

فقالا: هذا خطأ، رواه الثوري عن زيد بن أسلم قال: حدّثني الثبت، قال: قال رسول الله ε، وهو أشبه.

وقال أبي: فإن قال قائل: الثبت من هو؟، أليس هو عطاء بن يسار؟، قيل له: لو كان عطاء بن يسار لم يكنّ عنه.

قلت لأبي زرعة: أليس الثبت هو عطاء؟، قال: لا، لو كان عطاء ما كان يكنّي عنه، وقد رواه ابن عيينة عن زيد عن عطاء عن النبي ε مرسلا.

قال أبي: والثوري أحفظ".[24]

لكن أخرجه البيهقي عن الثوري متصلا، من طريق أبي الأزهر أحمد بن الأزهر السليطي، عن عبد الرزاق، وقال: " أخبرنا أبو الحسن العلوي أنبأ أبو حامد بن الشرقي ثنا أبو الأزهر ثنا عبد الرزاق أنبأ معمر والثوري عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد τ قال: قال رسول الله ε، فذكره بمعناه".[25]

وقال أيضا: "ورواه الثوري عن زيد فقال: حدّثني الثبت عن النبي ε، وتارة عن رجل من أصحاب النبي ε".[26]

قال ابن حجر في ترجمة أبي الأزهر: "صدوق، كان يحفظ، ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه".[27]

وقد خالفه عبد الرحمن بن مهدي، وهو أوثق منه، وروايته هي التي أشار إليها الرازيان، ذكرها الدارقطني في العلل، قال: "وروى هذا الحديث عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري عن زيد بن أسلم قال: حدّثني الثبت عن النبي ε، ولم يسمّ رجلا، وهو الصحيح". [28]

والمستفاد من كلام الرازيين، وجود متابع لعطاء في الحديث، ولم يعرفاه، وقد تابع السفيانين في إرساله إسماعيل بن أمية، وتفرد بوصله معمر، ومخالفته للأكثر هي سبب عدم إخراج الشيخين للحديث.

ثانيا: التعليل بعدم تحقق شرط الاتصال.

معلوم شدّة تحرّي الشيخين في ثبوت السماع بين الرّواة، لاسيما البخاري، على خلاف شهير بين العلماء حول منهجهما في المسألة، وقد يردّان الحديث ولا يخرّجانه لمجرد الاختلاف في ثبوت السماع، وأمثلة ذلك كثيرة، ومنها هذا الحديث الذي استدركه عليهما الحاكم قال: أخبرنا أبو جعفر أحمد بن عبيد الحافظ بهمذان ثنا إبراهيم بن الحسين ثنا آدم بن أبي إياس ثنا شيبان، وأخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي ثنا إسحاق بن الحسين الحربي ثنا الحسن بن موسى الأشيب ثنا شيبان بن عبد الرحمن عن قتادة عن الحسن عن عمران بن حصين أن رسول الله ε قال وهو في بعض أسفاره، وقد قارب بين أصحابه السير، فرفع بهاتين الآيتين صوته: ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم، يوم ترونها تذهل كلّ مرضعة عما أرضعت...﴾[الحج: 1-2]». وذكر الحديث بطوله.

قال: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بطوله، والذي عندي أنهما قد تحرّجا من ذلك خشية الإرسال، وقد سمع الحسن من عمران بن حصين، وهذه الزيادات التي في هذا المتن أكثرها عند معمر عن قتادة عن أنس، وهو صحيح على شرطهما جميعا، ولم يخرّجاه، ولا واحد منهما".[29]

والحسن البصري معروف بالإرسال، واختلف في سماعه من عمران، فنفاه أبو حاتم مطلقا، قال ابن أبي حاتم عن صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: "سمع الحسن من ابن عمر، وأنس، وعبد الله بن مغفل، وعمرو بن تغلب.

قال عبد الرحمن: فذكرته لأبي، فقال: قد سمع من هؤلاء الأربعة، ويصحّ له السماع من أبي برزة، ومن غيرهم، ولا يصحّ له السماع من جندب، ولا من معقل بن يسار، ولا من عمران بن حصين، ولا من أبي هريرة".[30]

واحتمل ذلك الإمام أحمد في قول، حيث جاء في مسائل أبي داود: "قيل لأحمد: سمع الحسن من عمران؟، قال: ما أُنكره، ابن سيرين أصغر منه بعشر سنين، سمع منه".[31]

وقال عباد بن سعد: "قلت ليحيى بن معين: الحسن لقي عمران بن حصين؟، قال: أما في حديث البصريين فلا، وأما في حديث الكوفيين فنعم ".[32]

وأثبت الذهبي سماعه منه كذلك، قال عقب هذا الحديث: "صحيح الإسناد، سمع الحسن من عمران". [33]

ولهذا الاختلاف تحاشى الشيخان إخراج حديثه، فضلا عن ما عرف به من كثرة الإرسال، على أن الحاكم نقل عنهما أنّ الحسن لم يسمع من عمران بن حصين".[34]

وقد يروي بعض الرّواة حديثا بإسناد ظاهره الاتّصال، ويخالفهم غيرهم بزيادة رجل فيه، ويعتبر بعض النّقّاد تلك الزيادة علّة يُعلّ بها الإسناد الناقص، حيث تثير الزيادة احتمال الانقطاع وعدم السماع، ومثال ذلك عدم إخراجهما لحديث رواه أبو عمران الجوني عن عبادة بن الصامت.

قال الحاكم: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي الصنعاني ثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري أنبأ عبد الرزاق، وأخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدّثني أبي ثنا عبد الرزاق أنبأ معمر عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر ε قال: قال رسول الله ε: «يا أبا ذرّ، كيف أنت وموتٌ يصيب الناس حتى يكون البيت بالوصيف يعني القبر؟، قلت: ما خار الله لي ورسوله، ثم قال: كيف أنت وجوع يصيب الناس حتى تأتي مسجدك فلا تستطيع أن ترجع إلى فراشك ولا تستطيع أن تقوم من فراشك إلى مسجدك؟، قلت: ما خار الله لي ورسوله، قال: عليك بالعفة، ثم قال: كيف أنت وقتل يصيب الناس حتى تغرق حجارة الزيت بالدم؟، قلت: ما خار الله لي ورسوله، أو الله ورسوله أعلم، قال: ألزم منزلك، قال: فقلت: يا رسول الله، أفلا آخذ سيفي فأضرب به من فعل ذلك؟، قال: فقد شاركت القوم إذا. قلت: يا رسول الله، فإن دخل بيتي؟، قال: إن خشيت أن يبهرك شعاع السيف فقل هكذا، فألق طرف ثوبك على وجهك فيبوء بإثمه وإثمك، ويكون من أصحاب النار».

قال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه؛ لأنّ حماد بن يزيد رواه عن أبي عمران الجوني قال: حدّثني المنبعث بن طريف –وكان قاضيا بهراة– عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر τ عن النبي ε نحوه".[35]

وأخرجه في موضع آخر من حديث حماد بن زيد، قال: أخبرنا الحسن بن حكيم ثنا أحمد بن إبراهيم السدوسي ثنا سعيد بن هبيرة ثنا حماد بن زيد ثنا أبو عمران الجوني عن المشعث بن طريف عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر τ قال، قال رسول الله ε، وذكره بطوله.[36]

فعلّة عدم إخراج الشيخين لحديث معمر مخالفة حماد بن زيد له، حيث زاد فيه المنبعث أو المشعث بن طريف، وإذا ثبت ذلك فيكون في إسناد معمر انقطاع بين أبي عمران وعبادة بن الصامت، وربما لم يخرجاه أصلا من الطريق الراجحة المتّصلة؛ لأن المشعث ليس على شرطهما، والله أعلم.

قال ابن حجر في ترجمته: "مُشعّث –بتشديد المهملة بعدها مثلثة–، ويقال: منبعث –بسكون النون وفتح الموحدة وكسر المهملة ثم مثلثة–، ابن طريف، قاضي هراة، مقبول، من السادسة".

وقال في التهذيب: "روى عن عبد الله بن الصامت، وعنه أبو عمران الجوني. قال صالح بن محمد: كان قاضي هُراة، ولا نعرف بخراسان قاضيا أقدم منه إلاّ يحيى بن يعمر، ومشعّث جليل لا يُعرف في قضاة خراسان أجلّ منه، وذكره ابن حبان في الثقات، له في السنن حديث أبي ذر: «كيف إذا أصاب الناس جوع...» الحديث بطوله، قال أبو داود: لم يذكر المشعّث في هذا الحديث غير حمّاد بن زيد. قلت: وقد رواه جعفر بن سليمان وغير واحد عن أبي عمران عن عبد الله بن الصامت نفسه، فالله تعالى أعلم".

وقال الذهبي في الميزان: "لا يعرف". [37]

على أنّ معمرا لم يتفرّد بإسناده ناقصا كما أشار ابن حجر، حيث تابعه حماد بن سلمة أيضا، وقد أخرج حديثه الحاكم قبله، قال: أخبرنا الحسن بن محمد بن حكيم الدهقان بمرو أنبأ أبو نصر أحمد بن إبراهيم السدوسي ثنا سعيد بن هبيرة ثنا حماد بن سلمة ثنا أبو عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر ε عنه قال: قال رسول الله ε: «يا أبا ذر...» وذكر الحديث بنحوه.

قال الحاكم: "وحماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة".[38]

وأخرجه عنه ابن حبان في صحيحه، قال: أخبرنا الحسن بن سفيان قال: حدّثنا حبان بن موسى قال: أخبرنا عبد الله قال: أخبرنا حماد بن سلمة عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر أنّ رسول الله ε قال له، وذكره. [39]

وتابعهما مرحوم بن عبد العزيز وعبد العزيز بن عبد الصمد عند أحمد، قال: حدّثنا مرحوم حدثنا أبو عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال، وذكر الحديث بنحوه. [40]

وقال: حدّثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمى حدثنا أبو عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال، وذكره بنحوه.[41]

وتابعهم شعبة أيضا، فيما أخرجه عنه البيهقي قال: حدثنا أبو الحسن محمد بن الحسين بن داود العلوي إملاء أخبرنا أبو حامد أحمد بن محمد بن الحسن الحافظ حدثنا أحمد بن محمد بن الصباح الدولابي حدثنا شبابة بن سوار حدثنا شعبة عن أبى عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال، فذكره بنحوه أيضا. [42]

ومال الألباني إلى تصحيح الحديث، قال: "فهؤلاء ثلاثة ثقات، ورابعهم جعفر بن سليمان، كلّهم لم يذكروا في الإسناد المشعث بن طريف، فهم أحفظ من حماد بن زيد، وعليه فالسند صحيح".[43]

والشاهد هنا إعراض الشيخين عن إخراج حديث أبي عمران عن عبد الله، رغم تتابع عدد من الثقات في روايته على هذا الوجه، لأنهما يتحريان الثابت من الأحاديث ويجتنبان ما يحتمل الضعف، ولا يعني ذلك تضعيف الحديث بالضرورة.

ثالثا: التعليل باختلاف الأسانيد.

قد يُعرض الشيخان عن إخراج حديث أحد الرواة، لعدم ضبطه لسياق الإسناد، إذ يرويه في كلّ مرة على وجه، دون أن يظهر سماعه للحديث من كلّ تلك الأوجه، وقد يتساهل البعض في قبول الحديث رغم هذا الاختلاف، لاسيما إن كان الرّواة المختلف فيهم، والذين عليهم المدار ثقات، فيقال: الحديث كيفما دار دار على ثقة، لكن الأمر ليس كذلك عند الشيخين.

ومثال ذلك الحديث الذي أخرجه الحاكم، وهو على شرط الشيخين بظاهر الإسناد، ولم يخرجاه، قال: حدّثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن إسحاق الصّغاني، وحدّثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله المزني ثنا علي بن محمد عيسى قالوا: حدّثنا أبو اليمامة الحكم بن نافع البهراني ثنا شعيب بن أبي حمزة عن الزهري ثنا أنس بن مالك عن أم حبيبة عن النبي ε أنه قال: «أُريت ما يلقى أمّتي بعدي، وسفك بعضهم دماء بعض، وسبق ذلك من الله، كما سبق في الأمم قبلهم، فسألته أن يوليني يوم القيامة شفاعة فيهم، ففعل».

قال: "هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، والعلّة عندهما فيه أنّ أبا اليمان حدّث به مرتين، فقال مرّة: عن شعيب عن الزهري عن أنس، وقال مرّة: عن شعيب عن ابن أبي حسين عن أنس، وقد قدّمنا القول في مثل هذا أنّه لا ينكر أن يكون الحديث عند إمام من الأئمة عن شيخين فمرّة يحدّث به عن هذا، و مرّة عن ذاك".

ومع هذا التعقيب، إلاّ أنّ الحاكم ذكر ما يؤيد صنيع الشيخين، ويوهن مسلكه في تصحيح هذا الحديث، قال: "وقد حدّثني أبو الحسن علي بن محمد بن عمر ثنا يحيى بن محمد بن صاعد ثنا إبراهيم بن هانئ النيسابوري قال: قال لنا أبو اليمان: الحديث حديث الزهري، والذي حدّثتكم عن ابن أبي حسين غلطت فيه بورقة قلبتها". قال الحاكم: هذا كالأخذ باليد، فإنّ إبراهيم بن هانئ ثقة مأمون". (44)

فهذا النص الأخير يبيّن مداخل الوهم في أحاديث الثقات، وصحّة مسلك الشيخين في التّحرّي في إخراج أحاديث الثّقات لأدنى سبب، على أن الأمر ليس على إطلاقه، وقد يخرجان حديثا بهذا الوصف، إذا تبيّن لهم أن تعدد رواته تعدد حقيقي وليس ناشئا عن خطأ أو وهم، كما أشرت.

المطلب الثالث: منهج تعليل المتون.

أولا: التعليل بالزيادة في المتن.

يتعلق هذا النوع من التفرد بالعلل التي تقع في المتون، مثل القلب والتصحيف أو الإدراج، وكثيرا ما يُردّ حديث الثقة لتلك الأسباب. ومثال ذلك هذا الحديث الذي لم يخرجه الشيخان من طريق معمر عن الزهري لزيادة في المتن خالف فيها غيره من الثقات، يشبه أن تكون مدرجة في الحديث، وذلك ما أخرجه الحاكم عن عبد الله محمد بن علي الصنعاني بمكة ثنا إسحاق بن إبراهيم أنبأ عبد الرزاق أنبأ معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة τا قالت: قال رسول الله ε: «نمت، فرأيتني في الجنة، فسمعت صوت قارئ يقرأ، فقلت: من هذا؟، قالوا: حارثة بن النعمان. فقال رسول الله ε: كذلك البر، وكان أبرّ النّاس بأمّه». هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، و لم يخرجاه بهذه السياقة. قال ابن عيينة وغيره قالوا فيه: «دخل رسول الله ε الجنة...»، و لم يذكروا فيه النوم، ولا برّ أمّه.[45]

وحديث سفيان أخرجه ابن حبان في صحيحه، قال: حدّثنا الحسن بن سفيان حدّثنا عبد الأعلى بن حماد حدّثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عمرة عن عائشة أنها قالت: قال رسول الله ε: «دخلت الجنة فسمعت قراءة، فقلت: من هذا؟، قيل: هذا حارثة بن النعمان، كذلكم البرّ، كذلكم البر».[46]

وتابع معمرا محمد بن أبي عتيق، أخرج حديثه الدارقطني في العلل، قال: حدّثنا ابن مبشّر قال: حدّثنا محمد بن إسماعيل قال: حدّثنا إسماعيل قال: حدّثنا أخي عن سليمان قال: حدّثني محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب أخبرتني عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، وكانت في حجر عائشة رضي الله تعالى عنها زوج النبي ε، أن رسول الله ε قال: «بينما أنا نائم، رأيتني في الجنة، فسمعت فيها صوت قارئ يقرأ، فقلت: من هذا ؟، قالوا: حارثة بن النعمان، كذلك البر، وكان حارثة من أبر الناس بأمه».[47]

والشاهد في هذا المثال، عدم إخراج الشيخين لحديث معمر، لمّا خالفه من هو أوثق منه، حيث زاد في المتن ألفاظا لم يذكروها، وما زاده كان جملة تفسيرية، وهو –أي التفسير– من أهم صور الإدراج.

ثانيا: التعليل بعدم ضبط سياق المتن.

يقع الاختلاف بين الثقات في سياق المتن مثلما يختلفون في سياق الإسناد، وكثيرا ما يكون الجمع ممكنا بين المتون المختلفة، إلاّ أنّ الشيخين قد يعرضان عن بعض الأحاديث لمجرد وجود الاختلاف في متونها، ولو لم يؤثر ذلك في صحة المعنى العام، وأمثلة ذلك كثيرة، ومنها هذا الحديث.

قال الحاكم: حدّثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا أحمد بن عبد الجبار ثنا أبو معاوية، وحدّثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ أنبأ إبراهيم بن يوسف بن موسى ثنا جرير وأبو معاوية عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي حمزة عن زيد بن أرقم عن رسول الله ε: «ما أنتم بجزء من ألف جزء ممّن يرد عليّ الحوض يوم القيامة». قال: فقلنا لزيد: كم كنتم يومئذ؟، قال: ما بين السّتّ مائة إلى التّسع مائة.

قال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، و لكنّهما تركاه للخلاف الذي في متنه من العدد، والله أعلم".[48]

والأمر كما قال الحاكم، فقد أخرجه عن شعبة قبله قال: أخبرني أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ ثنا محمد بن عبد الوهاب ثنا عمار بن عبد الجبار ثنا شعبة، وأخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي حمزة عن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله ε: «ما أنتم جزء من مائة ألف جزء ممن يرد على الحوض»، فسألوه: كم كنتم؟، قال: ثمان مائة، أو تسع مائة.

وأبو حمزة هو طلحة بن يزيد مولى قرظة بن كعب الأنصاري، روى عن زيد بن أرقم وغيره، وتفرد عنه عمرو بن مرّة فقط، قال ابن معين: لم يرو عنه غيره. وذكره ابن حبان في الثّقات. وقال النسائي: أبو حمزة طلحة بن يزيد كوفي ثقة. [49]

له حديث أخرجه البخاري في الصحيح، قال: حدّثنا محمد بن بشار حدّثنا غندر حدّثنا شعبة عن عمرو سمعت أبا حمزة عن زيد بن أرقم: «قالت الأنصار: يا رسول الله، لكلّ نبيّ أتباع، وإنّا قد اتبعناك، فادع الله أن يجعل أتباعنا منّا فدعا به». فنميت ذلك إلى ابن أبي ليلى، قال: قد زعم ذلك زيد.

حدّثنا آدم حدّثنا شعبة حدّثنا عمرو بن مرة قال سمعت أبا حمزة رجلا من الأنصار: «قالت الأنصار إن لكل قوم أتباعا، وإنا قد اتبعناك، فادع الله أن يجعل أتباعنا منّا، قال النبي ε: «اللهم اجعل أتباعنا منهم». قال عمرو: فذكرته لابن أبي ليلى، قال: قد زعم ذاك زيد. قال شعبة: أظنه زيد ابن أرقم.[50]

ثالثا: التعليل بمعارضة المتن لما هو أقوى.

يلحق بالقيد السابق هذا الأساس في انتقاء الأحاديث، فبينما يميل بعض العلماء إلى الجمع ومحاولة التوفيق قدر الإمكان بين الأحاديث المتعارضة، نجد الشيخين يخرجان الحديث الأقوى والأصح، ويتركان ما يعارضه ولو مع صحّة إسناده، وإمكان الجمع بينهما، ومثال ذلك عدم إخراجهما لحديث صحيح رواه شريح عن عائشة.

قال الحاكم: أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي ثنا سعيد بن مسعود ثنا عبيد الله بن موسى أنبأ إسرائيل عن المقدام بن شريح عن أبيه قال: سمعت عائشة تقسم بالله: «ما رأى أحد رسول الله ε يبول قائما منذ أنزل عليه الفرقان».

قال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، والذي عندي أنهما لما اتّفقا على حديث منصور عن أبي وائل عن حذيفة أنّ رسول الله ε: «أتى سباطة قوم فبال قائما»، وجدا حديث المقدام عن أبيه عن عائشة τا معارضا له فتركاه".[51]

وقال ابن حجر مبينا وجه التوفيق بين الحديثين: "والجواب عن حديث عائشة أنّه مستند إلى علمها فيحمل على ما وقع منه في البيوت، وأمّا في غير البيوت فلم تطّلع هي عليه، وقد حفظه حذيفة، وهو من كبار الصحابة، وقد بيّنا أن ذلك كان بالمدينة، فتضمّن الرّدّ على ما نفته من أن ذلك لم يقع بعد نزول القرآن".[52]

خاتمة.

يمكن في ختام هذا البحث تحرير العناصر الآتية:

– أبرزت الدراسة أهمية كتاب المستدرك في توضيح منهج الشيخين في تأليف وجمع أحاديث الصحيحين، وفي التعليلات التي ذكرها الحاكم تجليةٌ لدقتهما وسعة اطلاعهما على أحاديث الثقات ومداخل الوهم فيها، بحيث لم يكونوا يميزون بين الخطأ والصواب فحسب، بل بين الصحيح والأصحّ، وهي ملكة لم تكن إلا عند عدد نادر من النّقّاد الحفّاظ.

– امتاز الشيخان بالتحرّي في الرواية، لاسيما في شرط العدالة، حيث لا يخرّجان إلا للراوي المشهور المعروف بالرواية، ولو تعلّق الأمر بالطبقات المتقدمة من الصحابة والتابعين.

– دلّت النماذج المذكورة على أن حدّ الصحيح الذي ذكره الحاكم وهو اشتراط اثنين من الرواة عن الصحابي وعن التابعي مستنبط من أمثلة في الصحيحين، ولكن ليس شرطا مطلقا في كلّ ما يخرجانه.

– كان للشيخين موقف متشدّد في مسألة التّفرّد، حيث يتركان أحيانا حديث الثقة لمجرّد تفرّده، ولو كان تفرّدا محتمل الصواب عند غيرهما، ذلك أنّ من شرطهما إخراج أصحّ ما اجتمع عندهما، ويتركان ما دون ذلك، ويعني هذا أن ما أعلاّه بالتفرد ولم يخرجاه لا يعني بالضرورة كونه خطأً.

– أبرزت النماذج المتعلقة بمنهج تعليل المتون، ملكة فقهية لدى الشيخين، كانا يعملانها في انتقاء الأحاديث، فيخرجان الراجح ويتركان المرجوح، ولو أمكن الجمع بينهما من وجه أو أكثر.

ومن توصيات البحث:

– إجراء المزيد من الدراسات، أكثر عمقا وتحديدا لمنهج الشيخين في الرواية عن الضعفاء، وأسس إدخالهما للحديث الضعيف في الصحيحين، للإجابة على ما يثار حولهما من شبهات، لأن هذه المسألة هي مدخل التشكيك فيهما.

– ضرورة إعادة قراءة كتاب المستدرك وتتبعه بشكل أوسع وأعمق، بغض النظر عما قاله العلماء فيه، وإن كان لكلامهم جانب كبير من الصحّة، لاسيما محاولة فهم مراده من الاصطلاحات التي أطلقها فيه، فلعلنا نجد لها تفسيرات وأوجها تزيل كثيرا من التناقض والتعارض والوهم الذي وُصف به مؤلف الكتاب، ذلك أننا بصدد إمام كبير يرجع إليه الفضل في إرساء كثير من قواعد علوم الحديث، لاسيما علم العلل، والله أعلم.

– الهوامش.

(1) الحاكم، معرفة علوم الحديث: ص 106.

(2) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: 240/1.

(3) العراقي، التقييد والإيضاح: ص125.

(4) الحاكم، المستدرك، رقم 890: 371/1.

(5) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 383/1.

(6) السخاوي، فتح المغيث: 47/1.

(7) الحاكم، المستدرك، رقم 1275: 495/1.

(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 95/7.

(9) الحاكم، المستدرك، رقم 407: 310/1.

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 55/3- ابن حجر، تقريب التهذيب: 167/1.

(11) أبو طالب القاضي، علل الترمذي الكبير: 101/1.

(12) ابن رجب، شرح علل الترمذي ، 243/1.

(13) الحاكم، المستدرك: رقم 705-706: 310/1-311، وبرد بن سنان صدوق، كما في التقريب: 121/1. وباقي رواته ثقات، والشاهد الثاني ضعيف لضعف عبد الكريم، كما أومأ إليه الحاكم.

(14) الحاكم، المستدرك، رقم 29: 57/1.

(15) البخاري، الأدب المفرد، رقم 332: ص 116.

(16) الترمذي، السنن، رقم 1977: 350/4، ومن تلك الأوجه رواية أبي بكر بن عياش، أخرجها البخاري في الأدب أيضا، قال: حدّثنا أحمد بن يونس قال حدّثنا أبو بكر بن عياش عن الحسن بن عمرو عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله عن النبي ε قال : «ليس المؤمن بالطعان، ولا اللعان، ولا الفاحش، ولا البذيء»، رقم 312، ص 116. وربما دلت هذه الرواية على حفظ إسرائيل لحديثه.

(17) الحاكم، المستدرك، رقم 3181: 331/2،

(18) ابن أبي شيبة، المصنف، رقم 17429: 309/4.

(19) البخاري، التاريخ الكبير: 365/7.

(20) أبو نعيم، مسانيد فرّاس المكتّب، رقم 29: 1/ 93.

(21) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 227/6- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: 138/5.

(22) مسلم، الجامع الصحيح، رقم 404: 93/1.

(23) الحاكم، المستدرك، رقم 1480: 566/1.

(24) ابن أبي حاتم، علل الحديث: 221/1.

(25) البيهقي، السنن الكبرى: 15/7.

(26) البيهقي، السنن الكبرى: 15/7.

(27) ابن حجر، تقريب التهذيب: 77/1.

(28) الدارقطني، العلل: 270/11. وقد وقع بعض الوهم للحافظ ابن عبد البرّ في إسناد سفيان، فصحف الثبت إلى الليث وزاد فيه عطاء، قال معقبا على رواية مالك المرسلة في الموطأ: هكذا رواه مالك مرسلا، وتابعه على

إرساله ابن عيينة وإسماعيل بن أمية، ورواه الثوري عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال حدّثني الليث عن النبي ع فذكره. التمهيد:95/5. وأعاده في الاستذكار.

(29) الحاكم، المستدرك، رقم 78: 81/1.

(30) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 41/3.

(31) مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود: ص448 رقم2042.

(32) العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل: 164/1.

(33) تعليقات الذهبي على الحاكم (هامش المستدرك): 81/1.

(34) الحاكم، المستدرك: 611/4.

(35) الحاكم، المستدرك، رقم 2666: 169/2.

(36) الحاكم، المستدرك، رقم 8305: 470/4.

(37) ابن حجر، تقريب التهذيب: 532/2- تهذيب التهذيب: 141/10- الذهبي، ميزان الاعتدال: 4/ 117.

(38) الحاكم، المستدرك، رقم 4304: 469/4.

(39) ابن حبان، الصحيح، رقم 5960: 292/13.

(40) أحمد، المسند، رقم 21363: 149/5.

(41) أحمد، المسند، رقم 21483: 5/ 163.

(42) البيهقي، السنن الكبرى، رقم 17247: 191/8.

(43) الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: 101/8.

(44) الحاكم، المستدرك، رقم 227: 138/1.

(45) الحاكم، المستدرك، رقم 7247: 167/4.

(46) ابن حبان، الصحيح، رقم 7014: 478/15.

(47) الدارقطني، العلل: 157/9.

(48) الحاكم، المستدرك، رقم 257: 149/1.

(49) الذهبي، ميزان الاعتدال: 343/2- ابن حبان، الثقات: 394/4، النسائي، السنن الكبرى: 122/2.

(50) البخاري الجامع الصحيح، رقم 3576: 1379/3، ووهم شعيب الأرناؤوط في ترجمة طلحة، فضعّف الحديث لأجله، كما في تعليقه على الحديث في مسند أحمد، قال: "إسناده ضعيف، طلحة مولى قرظة، لم يرو عنه غير عمرو بن مرّة، ولم يثبت توثيقه عمّن يُعتدّ به". 367/4.

(51) الحاكم، المستدرك، رقم 660: 295/1.

(52) ابن حجر، فتح الباري: 330/1.

ثبت المصادر والمراجع

- أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414هـ-1994م.
- أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، المسند، الناشر: مؤسسة قرطبة-القاهرة.

- أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران أبو نعيم الأصبهاني، مسانيد أبي يحيى فراس بن يحيى الْمُكَتِّبِ الكوفي، تحقيق: أبو يوسف محمد بن حسن المصري، الناشر: مطابع ابن تيمية– القاهرة، الطبعة الأولى، 1413 هـ.
- أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوَّامة، الناشر: دار الرشيد–حلب، الطبعة الأولى، 1406هـ.
- أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تهذيب التهذيب، الناشر: دار الفكر– بيروت، الطبعة الأولى، 1404 هـ–1984م.
- أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة – بيروت، 1379هـ.
- أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر أبو الفضل العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية–المدينة المنورة–السعودية، الطبعة : الأولى، 1404هـ–1984م.
- أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب– بيروت، الطبعة الثانية، 1407هـ–1986م.
- سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري الطيالسي، المسند، الناشر: دار المعرفة–بيروت.
- أبو طالب القاضي، علل الترمذي الكبير، الناشر، عالم الكتب–بيروت.
- عبد الله بن عدي أبو أحمد الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: سهيل زكار، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، الطبعة الثالثة، 1409هـ–1998م.
- عبد الله بن محمد بن أبي شيبة أبو بكر العبسي الكوفي، المصنف، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: الدار السلفية، الهند.
- عبد الرحمن بن أحمد البغدادي زين الدين أبو الفرج (ابن رجب الحنبلي)، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة الرشد–الرياض، الطبعة الرابعة، 1426هـ–2005م.
- عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر أبو محمد التميمي الحنظلي الرازي، الجرح والتعديل، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن–الهند، دار إحياء التراث العربي– بيروت، الطبعة الأولى، 1271هـ–1952م.
- عبد الرحيم بن الحسين زين الدين العراقي: التقييد والإيضاح، تحقيق: محمد راغب الطباخ، الناشر: دار الحديث، الطبعة الثانية، 1405هـ – 1984م، ص125.
- علي بن عُمَر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: دار طيبة–الرياض، الطبعة الأولى، 1405 هـ– 1985م.
- مسلم بن الحجاج بن مسلم أبو الحسين القشيري النيسابوري، الجامع الصحيح، الناشر: دار الجيل ودار الآفاق الجديدة، بيروت.
- محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الفكر– بيروت.

- محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله الجعفي البخاري، الأدب المفرد، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار البشائر الإسلامية–بيروت، الطبعة الثالثة، 1409هـ–1989م.
- محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله الجعفي البخاري، التاريخ الكبير، الناشر: دائرة المعارف العثمانية–حيدر آباد الدكن–الهند، الطبعة الأولى،1360هـ.
- محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله الجعفي البخاري، الجامع الصحيح، تحقيق: مصطفى ديب البغا، الناشر: دار ابن كثير، اليمامة–بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ–1987م.
- محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة–بيروت، الطبعة الثانية، 1414هـ–1993م.
- محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، الثقات، تحقيق: شرف الدين أحمد، الناشر: دار الفكر، الطبعة الأولى، 1395هـ–1975م.
- محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية–بيروت، الطبعة الأولى، 1411 هـ–1990م.
- محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية–بيروت، الطبعة الثانية، 1397هـ–1977م.
- محمد بن عبد الرحمن شمس الدين السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، الناشر: دار الكتب العلمية–لبنان، الطبعة الأولى، 1403هـ.
- محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي–بيروت.
- محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، الناشر: المكتب الإسلامي–بيروت، الطبعة الثانية، 1405هـ/1985م.
- يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم أبو عمر النمري القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، الناشر: مؤسسة القرطبه، المغرب.